

دور التخطيط الاستراتيجي في إدارة الأزمات الأمنية (دراسة نظرية)

الباحث عبد الامير كامل الشمري (وزارة الداخلية)

أ. د. إسماعيل أحمددي مقدم (الجامعة العليا للدفاع الوطني)

أ. م. د. نعيم ياسر العبودي (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي)

المستخلص

يتناول هذا البحث التخطيط الاستراتيجي ودوره الفاعل في إدارة الأزمات الأمنية، مع التركيز على أهميته في التنبؤ بالأزمات الأمنية والتعامل معها بفعالية، كما يناقش البحث مفهوم التخطيط الاستراتيجي بوصفه عملية تحليلية ومنهجية تهدف إلى وضع رؤية مستقبلية للأمن، من خلال تحديد الأهداف، وتقييم المخاطر، وتطوير خطط استباقية لمواجهتها، كما يتناول مفهوم الأزمات الأمنية، والتي تتضمن التهديدات المفاجئة التي تهدد الأمن الوطني والاستقرار الاجتماعي، مثل الإرهاب، والكوارث الطبيعية، والجرائم المنظمة.

يوضح البحث العلاقة الوثيقة بين التخطيط الاستراتيجي وإدارة الأزمات الأمنية، حيث يساهم التخطيط المدروس في تعزيز الاستجابة الفعالة وتقليل آثار الأزمات عبر استراتيجيات مرنة ومتكاملة، كما يستعرض دور التخطيط الاستراتيجي في التنبؤ بالأزمات الأمنية من خلال تحليل البيانات واتخاذ التدابير الوقائية التي تقلل من احتمالية حدوث الأزمات أو تخفف من حدتها عند وقوعها.

كلمات مفتاحية:

تخطيط. استراتيجية. أمن. أزمات.

The Role of Strategic Planning in Security Crisis Management (A Theoretical Study)

Res. Abdul Amir Kamil Al-Shammari (Ministry of Interior)

Prof. Dr. Ismail Ahmadi Moghadam (higher National Defense University)

**Assist. Prof. Dr. Naeem Yasser Al-Aboudi (Ministry of Higher Education
and Scientific Research)**

Abstract

This topic aims to study strategic planning and its effective role in managing security crises, with a focus on its importance in predicting security crises and dealing with them effectively. The research discusses the concept of strategic planning as an analytical and systematic process that aims to develop a future vision for security, by defining goals, assessing risks, and developing proactive plans to confront them. It also addresses the concept of security crises, which include emergency threats that affect national security and social stability, such as terrorism, natural disasters, and organized crime.

this research clarifies the close relationship between strategic planning and security crisis management, as thoughtful planning contributes to enhancing effective response and reducing the effects of crises through flexible and integrated strategies. It also reviews the role of strategic planning in predicting security crises during analyzing data and taking precautionary measures that reduce the possibility of crises occurring or mitigating them, And improving readiness when they occur.

Keywords

Planning. Strategy. Security. Crises.

المقدمة

أولاً: التعريف بالبحث:

يعد التخطيط الاستراتيجي عملية حيوية تؤدي دوراً أساسياً في توجيه المؤسسات والحكومات نحو تحقيق أهدافها في بيئة تتسم بالتعقيد والتغير المستمر، إذ يُعنى التخطيط الاستراتيجي بتحديد الرؤية، الرسالة، والأهداف الطويلة الأمد، وتطوير استراتيجيات فعالة لتحقيق هذه الأهداف، ففي السياقات الأمنية، يصبح هذا التخطيط أكثر أهمية، إذ يتعين على الجهات المعنية مواجهة التهديدات المتنوعة التي قد تؤثر على الأمن القومي وسلامة المجتمع.

ثانية: أهمية البحث:

يساعد التخطيط الاستراتيجي في تطوير استراتيجيات استجابة سريعة وفعالة للآزمات الأمنية، مما يقلل من آثارها السلبية على المجتمع، فضلاً عن توقع المخاطر المحتملة، مما يتيح للجهات المعنية اتخاذ تدابير وقائية قبل حدوث الآزمات، وتحسين الاستعداد لمواجهةها.

ثالثاً: إشكالية البحث:

تتمحور إشكالية البحث حول العلاقة بين التخطيط الاستراتيجي وإدارة الآزمات الأمنية، ففي العديد من المؤسسات، قد تكون الأدوار والمسؤوليات غير واضحة بين الجهات المعنية بالتخطيط والاستجابة للآزمات، مما يؤدي إلى ضعف التنسيق والفوضى، كذلك يواجه التخطيط الاستراتيجي صعوبة في التنبؤ بالمخاطر الأمنية المتنوعة والمتغيرة، مما قد يؤدي إلى ضعف الاستعداد لمواجهة الآزمات، ويعزى ذلك إلى النقص في البيانات والمعلومات الموثوقة،

الأمر الذي يحد من القدرة على وضع استراتيجيات فعالة، ومن هنا تبرز الإشكالية المحورية والسؤال الرئيس هو (ما هو دور التخطيط الاستراتيجي في إدارة الأزمات الأمنية)، وكذلك توجد تساؤلات فرعية أخرى وهي:

- ١- ما هو التخطيط الاستراتيجي والأزمات الأمنية؟
 - ٢- ما هي العلاقة بين التخطيط الاستراتيجي والأزمات الأمنية؟
 - ٣- كيف يؤثر التخطيط الاستراتيجي على الأزمات الأمنية؟
 - ٤- ما هي التحديات التي تواجه العلاقة بين التخطيط الاستراتيجي والأزمات الأمنية؟
- رابعاً: فرضية البحث:

تؤكد فرضية البحث على: (إن التخطيط الاستراتيجي يعزز من فعالية إدارة الأزمات الأمنية كلما كان هذا التخطيط متكاملاً وشاملاً، زادت قدرة المؤسسات على التنبؤ بالأزمات والاستجابة لها بشكل فعال، عبر اتخاذ تدابير وقائية فعالة، مما يساهم في تقليل احتمالية وقوع الأزمات أو الحد منها).

خامساً: مناهج البحث:

ولأن التخطيط الاستراتيجي يعد أداة حيوية في مواجهة الأزمات الأمنية، إذ يساعد المؤسسات على تحديد الأهداف وتطوير استراتيجيات فعالة للتعامل مع التحديات؛ لذلك استخدمت المنهج الوصفي التحليلي لتوضيح كيفية تأثير التخطيط الاستراتيجي على استجابة المؤسسات للأزمات.

سادساً: هيكلية البحث:

يتكون البحث من المقدمة ومبحثين؛ عالج المبحث الأول مفهوم التخطيط الاستراتيجي والأزمات الأمنية. فيما حدد المبحث الثاني العلاقة بين التخطيط الاستراتيجي وإدارة الأزمات الأمنية. وأختم البحث بخاتمة، تلتها قائمة المراجع التي اعتمدتها في كتابة البحث.

المبحث الأول

مفهوم التخطيط الاستراتيجي والأزمات الأمنية

يعد التخطيط الاستراتيجي أداة حيوية في إدارة الأزمات، إذ يساعد المنظمات على التهيئة والاستعداد لمواجهة التحديات المفاجئة، وبهذا المعنى يعد بمثابة خارطة طريق توجه المنظمة نحو تحقيق رؤيتها وأهدافها، ومن خلال ما تقدم سوف نتناول هذا المبحث في مطلبين:

المطلب الأول: ماهية التخطيط الاستراتيجي

أكتسب التخطيط الاستراتيجي أهمية كبيرة على مستوى العالم، وأصبح يعد حجر الأساس في حياة أية منظمة، إذ تقوم المنظمات بتحليل الأوضاع البيئية الداخلية والخارجية، محلياً وعالمياً، من خلال دراسة الفرص والتهديدات وفق إمكانياتها، لتضع خطط ملائمة للتكيف مع المعطيات وتحقيق أهدافها، وتوضيح ذلك، لابد من فهم معنى التخطيط الاستراتيجي، وبيان مكوناته ومن ثم مراحلها، وانتهاءً بالأساليب التي يتبعها .

الفرع الأول: تعريف التخطيط الاستراتيجي

يعد التخطيط سلوكاً يسبق فيه التفكير عن طريق التنبؤ بالمستقبل والاستعداد له برسم صورة واضحة، وتحديد الخطوات الفعالة، أي (ترتيب الأولويات في ضوء الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة) التي توصل إلى الأهداف والغايات المرجوة بأقل جهد وتكلفة ممكنة عبر تحديد الغاية، تحديد الوسيلة، وتحديد المعايير^(١).

أما الاستراتيجية، فهي عملية اتخاذ القرارات ووضع أهداف وبرامج زمنية ومستقبلية وتنفيذها ومتابعتها^(٢)، رغم أن أصلها يعود إلى اللغة الإغريقية فهي تكتسب اسمها من اللفظ اليوناني القديم استراتيجوس Strategies والتي تعني فنون الحرب وإدارة المعارك^(٣).

كما أن التخطيط الاستراتيجي يعد نوعاً رئيساً من أنواع التخطيط الرسمي تقوم المنظمة فيه باستنباط، وتشكيل الأهداف طويلة المدى، واختيار النشاطات والوسائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، وبهذا يعرف على أنه: "عملية تطوير رسالة المنظمة وأهدافها وخططها وسياساتها للمرحلة القادمة"^(٤).

وهو أيضاً يعد نوعاً من أنواع التخطيط طويل الأجل، لكنه يتجاوز التركيز على العمليات الجارية ليشمل تقدير العوامل الخارجية والبيئية، كما يركز التخطيط الاستراتيجي على تحديد المجالات الجديدة للأنشطة والاستثمار وتقييم مزاياها النسبية، ودراسة الفرص والتهديدات المرتبطة بها، ويتطلب التخطيط الاستراتيجي معلومات ذات طبيعة استراتيجية عن العوامل الداخلية والخارجية والبيئية للمنظمة^(٥).

ويعد التخطيط الاستراتيجي مرحلة أساسية ومهمة، حيث يمثل أسلوباً "في التفكير والمفاضلة بين أساليب وطرق العمل، لاختيار أفضل البدائل الملائمة مع الإمكانيات المتاحة من ناحية، وطبيعة الأهداف المرغوب تحقيقها من ناحية أخرى"، وذلك في عالم أصبح أصغر من حجمه الجغرافي بسبب ثورة الاتصالات والمعلومات والتطور التكنولوجي والمعرفي، أو ما يُسمى بظاهرة العولمة وعصر الإنترنت، حيث أصبحت رياح التغيير بما تحمله من متغيرات متنوعة تطلّ جميع أطرافه^(٦).

وبوجه عام يمكننا أن نقول، بأن التخطيط الاستراتيجي في مفهومه العام إلى العملية التي يتم بموجبها تحليل ودراسة البيئة الداخلية والخارجية باستخدام قواعد بيانات الماضي والحاضر في سبيل توقع مآلات المستقبل والأهداف المطلوب تحقيقها في المستقبل .

الفرع الثاني: مكونات ومراحل التخطيط الاستراتيجي

يتضمن التخطيط الاستراتيجي مجموعة من المكونات والمراحل التي تساعد في توجيه المنظمة نحو تحقيق أهدافها منها^(٧):

- ١ - الرؤية: تصور طويل الأمد المدى لما تأمل المنظمة تحقيقه .
- ٢ - الرسالة: بيان يوضح الغرض من وجود المنظمة وخدماتها أو منتجاتها .
- ٣ - الأهداف الاستراتيجية: أهداف محددة وواضحة وقابلة للقياس تسعى المنظمة لتحقيقها .
- ٤ - تحليل البيئة: دراسة العوامل الداخلية (نقاط القوة والضعف) والخارجية (الفرص والتهديدات) .
- ٥ - تطوير الاستراتيجيات: صياغة الخطط والإجراءات اللازمة لتحقيق الأهداف .
- ٦ - تنفيذ الاستراتيجيات: وضع خطة عمل يحدد فيها المسؤوليات والموارد المطلوبة (مالية، بشرية، تقنية) لأجل تنفيذ الاستراتيجيات .
- ٧ - التقييم والمراقبة: آليات قياس الأداء ومراجعة التقدم، وتعديل الخطط حسب الحاجة .

الفرع الثالث: أدوات وأساليب التخطيط الاستراتيجي

تتضمن أدوات وأساليب التخطيط الاستراتيجي مجموعة من التقنيات التي تساعد المؤسسات في تحديد أهدافها وتطوير استراتيجيات لتحقيق تلك الأهداف، منها^(٨):

- ١- أداة SWOT لتحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات .
- ٢- تحليل PESTEL هو أداة تستخدم لتحليل العوامل الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، البيئية، التكنولوجية، والقانونية التي تؤثر على المؤسسة .
- ٣- مصفوفة BCG لتساعد في تصنيف المنتجات أو وحدات الأعمال بناءً على حصتها في السوق ومعدل نمو السوق .
- ٤- نموذج Porter's Five Forces هو أداة تستخدم لتحليل القوى الخمس التي تؤثر على البيئة التنافسية .
- ٥- : قوة المشتري، قوة الموردين، التهديد من المنافسين الجدد، وشدة المنافسة، التهديد من المنتجات البديلة .
- ٦- الخطة الاستراتيجية هي عملية صياغة خطة شاملة تتضمن الرؤية، الرسالة، الأهداف، والاستراتيجيات المحددة لتحقيق النجاح والتقدم في المنظمة .
- ٧- التخطيط السيناريو هو عملية وضع مجموعة من السيناريوهات المستقبلية المحتملة لتحديد كيفية تأثير العوامل المختلفة على المؤسسة .
- ٨- خرائط الاستراتيجيات لاستخدام خرائط بصرية لتوضيح كيف ترتبط الأهداف الاستراتيجية ببعضها البعض .
- ٩- المؤشرات الرئيسة للأداء (KPIs) لتحديد مؤشرات لقياس النجاح في تحقيق الأهداف الاستراتيجية .
- ١٠- التقييم والمراجعة الدورية هو عملية إجراء تقييمات دورية للتحقق من توافق الاستراتيجيات مع الأهداف المحددة .

المطلب الثاني: ماهية الأزمات الأمنية

تُعد الأزمات الأمنية من الظواهر المعقدة التي تؤثر بشكل مباشر في استقرار المجتمعات وأمنها، حيث تتنوع هذه الأزمات بين النزاعات المسلحة، والتهديدات الإرهابية، والجرائم المنظمة، وصولاً إلى الكوارث الطبيعية والأوبئة، وإن الفهم العميق للأزمات الأمنية وأسبابها وتأثيراتها يعد خطوة أساسية نحو تطوير استراتيجيات فعالة للتصدي لها، مما يساهم في تعزيز الأمن والسلم في المجتمعات، كما تتطلب مواجهة هذه الأزمات استجابة سريعة وفعالة من الحكومات والهيئات المعنية، فضلاً عن التعاون بين الدول لمواجهة التحديات المشتركة.

الفرع الأول: تعريف الأزمة الأمنية وأسبابها

يرجع استخدام كلمة "أزمة" إلى الطب الأفريقي القديم، حيث كانت تستخدم للإشارة إلى نقطة تحول حاسمة في تطور مرض ما، وتترتب على هذه النقطة إما شفاء المريض خلال فترة قصيرة أو موته^(٩)، بمعنى أنها حالة من الاضطراب أو عدم الاستقرار التي تؤثر على الأفراد، وتتميز عادة بتغيرات مفاجئة أو شديدة تستدعي استجابة سريعة وفعالة.

أما الأمن فيعرف بأنه "حالة من الشعور المتجانس بالثقة والطمأنينة والناجمة عن الغياب الحقيقي للخطر أو القدرة على مواجهته عبر اتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير الوقائية الكفيلة بتحقيق هذه الغاية"^(١٠)، كذلك يعرف بأنه "قدرة الأمة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية"^(١١)، وهنا التحديات تشمل وفق التعريف المذكور، تحديات التنمية والتحديث ومطالبات تحقيق الوحدة الوطنية والتهديدات السياسية والاقتصادية والأمنية، وإن الأزمة الأمنية ترتبط بالأمن، إذ إن اختراق هذا الأمن يندرج تحت حدوث الأزمة التي تزايد الإحساس بالقلق والتوتر الداخلي الذي يمكن أن يتطور إلى مظاهر عدة من عدم الاستقرار وعلى جميع الأصعدة.

ويمكن أن نفهم الأزمة الأمنية من خلال ما يذكر روبرت مكتمارا "إن الأمن هو التنمية والرفاهية الاجتماعية، ويكون الأمن بالقضاء على الجوع والفقر أما إذا واجهت الدولة تحديات التنمية والرفاهية فإن أمنها يكون في أزمة" ^(١٢)، لذا فحسب مكتمارا فإن الأزمة الأمنية تتجسد بتحديات التنمية، كذلك فإن الفوضى وعدم الاستقرار التي تمر بها الدولة نتيجة لعوارض داخلية أو خارجية تعبر عن مشكلة في الأمن مما يجعل أسلوب التعامل مع هذه المشكلة أسلوباً إستثنائياً، يستدعي اتخاذ قراراً لمواجهة التهديد الذي تمثله إذ إن الاستجابة الروتينية قد تكون غير كافية لمواجهة الأزمة، ولهذا فإن طبيعة الصراعات تولد فيها الازمات الأمنية لاسيما إذا كانت الأرضية صالحة لنشوء الأزمة واستخدام العنف، وعندما تكون المؤسسات الحكومية في مجتمع معين غير فاعلة في إرضاء رغبات المواطنين مما يؤدي إلى حالة من النفور السياسي ودرجات مختلفة، ويمكن إن نرق بين مصطلح الأزمة وأخرى مرتبطة بالمفهوم وكما يأتي:

١- الصراع: "نشأ نتيجة وجود تعارض في الأهداف أو المصالح أو التصرفات بين الأفراد والقيادات داخل الكيانات التنظيمية والاجتماعية المختلفة" ^(١٣).

٢- الكارثة: "حدث مروع يصيب قطاعاً من المجتمع بأكمله، بمخاطر شديدة وخسائر مادية وبشرية، ويؤدي إلى ارتباك وخلل وعجز في التنظيمات الاجتماعية وفي سرعة الإعداد للمواجهة" ^(١٤).

٣- الحادث: "الشيء المفاجئ والعنيف تم بشكل سريع وانقضى أثره فور إتمامه، وقد نجم عنه أزمة لكنها لا تمثله فعلاً، وإنما تكون فقط إحدى نتائجه" ^(١٥).

٤- المشكلة: "التعبير عن الباعث الرئيس الذي يسبب حالة ما من الحالات غير المرغوب فيها، وتحتاج عادة إلى جهد منظم للتعامل معها وحلها، وقد تؤدي إلى أزمة ولكنها ليست بذاتها أزمة" ^(١٦).

ومما تقدم يتضح إن مفهوم الأزمة أوسع وأعم من بقية المفاهيم أو المصطلحات الأخرى.

أما إدارة الأزمات الأمنية، فيكون عن طريق التدابير الوقائية والإجراءات العلاجية، التي تتخذ من قبل الأجهزة الأمنية بالاشتراك مع بقية المؤسسات المعنية في الدولة للحفاظ على نظام المجتمع وأمنه، وذلك من خلال الحفاظ على ضروراته المتمثلة في الدين والنفس والمال والعرض والعقل وكل ما يهدد سلامة وأمن هذا المجتمع^(١٧). لذلك فهي علم وفن يتعلق بدراسة المستقبل وتحليله وفق المتغيرات البيئية المحيطة والفاعل مع الثوابت والموارد وقوى الفعل ورد الفعل في كل المجالات، وعلى جميع الأنشطة، أما أسباب الأزمة الأمنية، فهي كالآتي:

١- الأسباب الداخلية

- أ- الأسباب السياسية: الاختلاف والتباين في مستويات القوة يدفع بعض الأشخاص إلى أن ينتهجوا سياسة تقتل الأزمة لإدراكهم أنه سوف يديرونها بما يحقق أهدافهم؛ لذا يعمل الطرف صاحب القوة على إثارة المشاكل في صفوف الطرف الأضعف مما يؤثر على الجانب الأمني سواء أكان هذا النزاع داخلياً أم خارجياً، وخاصة إذا كانت هذه القيادة قد وصلت إلى السلطة بطريقة غير شرعية مما يعطي حافزاً للخارجين عن القانون بارتكاب التجاوزات، ومن ثم يسهل أمر ارتكاب المخالفات بجميع أنواعها، خاصة مع شعور الفئات الضعيفة بعدم جدوى الصمت عن المطالبة بحقوقهم، الأمر الذي يؤدي إلى انتشار الفوضى التي يمكن استغلالها من قبل جهات مستفيدة أخرى^(١٨).
- ب- الأسباب الاقتصادية: تظهر العلاقة بين الأزمات الاقتصادية والأزمات الأمنية تداعلاً معقداً، لأن الأزمات الاقتصادية غالباً ما تؤدي إلى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، مما يزيد من الاستياء الاجتماعي ويعزز من احتمالية اندلاع الأزمات الأمنية، إذ إن أحد أبرز مهددات الأمن هو الاقتصاد إذا ساء استعماله أو كان اقتصاداً ضعيفاً، إذ إن انخفاض مستوى الموارد وانخفاض الإنتاج وانخفاض مستوى الدخل القومي وارتفاع الأسعار قد يلجأ المواطنون إلى استخدام العنف من قبل المواطنين للضغط على الدولة، وبالمقابل تستخدم الدولة الأداة القمعية ضد المواطنين لإسكاتهم، وفي كلا الحالتين فإن الأزمة سوف تحدث ويحترق من خلالها الأمن^(١٩).

٢- الأسباب الاجتماعية: عندما يكون هناك تفكك في الروابط الاجتماعية، مثل ضعف العلاقات الأسرية أو المجتمعية، يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة معدلات الجريمة والعنف، فضلاً عن الأوضاع الاقتصادية السيئة تؤدي إلى إحباط شعور الأفراد، مما يزيد من احتمالية الانخراط في أنشطة غير قانونية أو إرهابية، كذلك المجتمعات التي تعاني من التهميش أو الإقصاء يمكن أن تشعر بالاستياء، مما قد يدفع بعض أفرادها إلى الانخراط في أعمال العنف كالنزاعات العرقية أو الطائفية داخل المجتمعات، كما أنه يمكن أن تؤدي التنشئة الأسرية الخاطئة وعدم التعليم إلى زيادة السلوكيات العدائية^(٢٠)، عدا تأثير وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي على الرأي العام، مما قد يؤدي إلى تفاقم الأزمات الأمنية.

٢- الأسباب الخارجية: تؤدي تدخلات بعض الدول أو بعض المنظمات الدولية في شؤون دولة ما إلى زعزعة استقرارها، سواء من خلال الدعم العسكري أو السياسي أو الاقتصادي لبعض الأفراد الذين تستفيد منهم (الجماعات المعارضة الداخلية)، وفي حالة حصول تضارب في السياسات والمصالح بين هذه الوحدات الدولية فإن الدولة صاحبة القوة يمكن أن تهدد الأمن من خلال أمرين الأول هو أن تسعى الدولة الأقوى أما للغزو العسكري للدولة الأضعف أو أنها تعمل على سياسة الردع وكلا الحالتين سوف يهدد الأمن ومن جهة أخرى فإن الأمر الثاني يمكن أن تميل الدولة التي لا تملك مقومات القوة إلى التحالف العسكري أو الأمني مع طرف ثالث لكي تؤمن سيادتها إلا أنه وبنفس الوقت تكون سيادة هذه الدولة خاضعة للطرف الثالث وكلا الأمرين يعرض أمنها للخطر، وقد تؤدي الاضطرابات الأمنية التي تقع في الدول المجاورة إلى تأثير على الدول القريبة منها، مما يؤدي إلى زيادة تدفق اللاجئين مثلاً، ولهذا فإن هناك مسببات خارجية تلعب دوراً في إثارة عدم الاستقرار الداخلي منها^(٢١):

(١) تجميد عضوية الدولة في المنظمات الدولية أو فصلها .

(٢) التحالف أو التكلل ضد الدولة من قبل الآخرين .

- (٣) قطع العلاقات الدبلوماسية مع الدول أو المنظمات .
- (٤) أعمال الجاسوسية والتخريب الموجهة من الخارج .
- (٥) ترويح الدعاية والإشاعات الموجهة ضد الدولة لتشويه صورتها داخلياً وخارجياً .

الفرع الثاني: أهمية ومراحل إدارة الأزمة الأمنية

تعد الأزمة حدثاً غير عادي، إذ إنه انحراف بعيد عن مسار الأمور والأحداث الطبيعية، وإدارتها تعد من العناصر الأساسية في أي نظام أمني فعال؛ لذلك فالأزمة إما أن يكون سببها جريمة، أو أي خلل آخر يعد خروجاً عن القواعد الطبيعية في تنظيم حركة المجتمع، والأزمة الأمنية عندما تحدث تؤدي إلى إعاقة حركة التنمية بالدولة وتؤثر سلباً على الأهداف المخطط لها، وتستلزم ضرورة التنبؤ بها عبر معرفة الأزمات السابقة وظروفها الحيطية وكيف تم حلها واحتمالات مواجهتها بعمل سيناريوهات متعددة لتنمية المهارات والوصول إلى القدرة الفنية العالية للجهات المناط بها عملية المواجهة، وذلك عبر عدة مراحل منها^(٢٢):

أولاً/ مرحلة اكتشاف الأزمة: هي المرحلة الأولى في إدارة الأزمات الأمنية، إذ تركز على التعرف المبكر على التهديدات والمخاطر المحتملة، عبر ربط إدارات الأمن بمختلف المصانع والهيئات الحكومية الكبيرة للإخطار عن أية إشارات سلوكية قد تظهر إمكانية حدوث أزمة بهذه المؤسسات يمكن أن تؤثر على الأمن .

ثانياً/ مرحلة الاستعداد والوقاية: يعد جهاز الأمن من الأجهزة الحساسة بالدولة، وذلك لعظم أهميته للفرد والدولة بأكملها، ولذا يجب أن يكون على أتم الاستعداد لمواجهة حدوث أي أزمة حتى ولو طارئة ولم تكن في الحسبان، ويمكن أن يتحقق ذلك بوضع الخطط اللازمة تدريب مختلف أفرع الإدارات الأمنية عليها .

ثالثاً/ مرحلة المواجهة واحتواء الضرر: تكون المواجهة حسب نوع الأزمة الأمنية، فإذا كانت أزمة كبيرة ومتداخلة العناصر ويخشى من تطورها، فيجب الصدام معها ويعنف للسيطرة عليها قبل انفلاتها، أما إذا كانت الأزمة الأمنية ناتجة عن كارثة أو بفعل الطبيعة، فيجب العمل على الحد من خسائرها وتقليل الأضرار قدر الإمكان.

رابعاً/ مرحلة استعادة النشاط: إن الأزمة في هذه المرحلة قد انتهت وتلاشت، ولذا وجب استعادة النشاط وإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه، ويتم ذلك بتنفيذ برامج معدة مسبقاً طويلة وقصيرة الأجل، لتنظيم الأوضاع وإعادةتها إلى مسارها الصحيح داخل إدارات الأمن المختلفة، وذلك من خلال التدريب على هذه البرامج لضمان إنجاز هذه المرحلة في أقصر وقت ممكن، فالأمن لا يتوقف ولا يحصل على إجازة من عمله فهو من الأجهزة التي تعمل بصفة مستمرة.

خامساً/ مرحلة التعلم: بعد انتهاء الأزمة الأمنية، تجري مراجعة شاملة للأزمة، تتضمن تحليل أسباب حدوثها، وتقييم الأسلوب الذي تم اتباعه في مواجهتها وكيفية التغلب عليها، لمعرفة الأخطاء التي وقعت لمحاولة إصلاحها والعمل على عدم تكرارها مستقبلاً لرفع مستوى الأداء داخل أجهزة الأمن المختلف.

ولهذا يمكن القول: أن الأزمات الأمنية أصبحت تفرض نفسها على كافة المجتمعات؛ نظراً لتأثيراتها الكبيرة في مظاهر التنمية بمختلف مجالاتها، وفي الأمن والاستقرار في المجتمع؛ الأمر الذي يلقي على عاتق الأجهزة الأمنية، مسؤولية الاستعداد والتهيؤ لها، والابتعاد عن الأساليب التقليدية في التعامل معها في مراحلها الثلاث: (قبل الأزمة، أثناء الأزمة، وبعدها)، وهي ما تسمى بـ (استراتيجية إدارة الأزمة).

المبحث الثاني

العلاقة بين التخطيط الاستراتيجي وإدارة الأزمات الأمنية

إنَّ النجاحات الأمنية في السيطرة على الأزمات الأمنية يتطلب مبدأً علمية، بمعنى الاستناد دائماً إلى الأساس العلمي القائم على التجارب والاستفادة من الخبرات والتخصصات، لأنَّ العالم يعيش كثير من الأزمات وهذه الحقيقة تتطلب وجود إدارة رشيدة للتعامل معها بجدية، وإذا فقدت القيادة الرشيدة لا يفلح الأسلوب العلمي ولا يحقق أهدافه المرجوة، ومن متطلبات السيطرة على الأزمة التواجد المستمر في موقع الأحداث، والتوجيه والتنظيم والمرونة بمعنى أن تكون الخطة ذات بدائل مختلفة بحيث يمكن مواجهة الاحتمالات الطارئة، فضلاً عن قدرة الخطة على الاستجابة للظروف الطارئة اعتماداً على الدراسات التنبؤية ومدى فاعليتها في مواجهة الأزمات الأمنية.

المطلب الأول: دور التخطيط الاستراتيجي في التنبؤ بالأزمات الأمنية.

لتحقيق الأهداف، لا يكفي تحديد الفرص والتهديدات، وإنما دراية بجوهر الفرص والتهديدات وتحديدتها بمعنى لا تقوم على المداخل الوصفية والاعتبارات العاطفية دون المعايير القياسية وذلك بالتوافق مع نقاط القوة والضعف المتخصصة للإدارة الاستراتيجية في محاولة خلق درجة عالية من التكامل بين الوظائف عن طريق الإعداد الدقيق والتنفيذ السليم والتقييم المستمر^(٢٣)، وبذلك يعد التخطيط الاستراتيجي أداة حيوية لفهم وتوقع التهديدات المحتملة، مما يساعد على تقليل المخاطر وتحسين الاستجابة، كذلك، لا يمكن القول بأنَّ هناك تقنية من بين الطرائق الخاصة بالتنبؤ فعالة، إلا إذا توفرت فيها مجموعة من الشروط هي: الكلفة، الدقة، توفير البيانات اللازمة، الوقت المحدد لجمع المعلومات، توفر الإمكانيات المادية والبشرية والمعنوية اللازمة لتنفيذ عملية التنبؤ.

الفرع الأول: مفهوم التنبؤ ومراحله ونماذجه

يعرف التنبؤ: على أنه "التخطيط ووضع الافتراضات حول أحداث المستقبل باستخدام تقنيات خاصة عبر أوقات زمنية مختلفة ومن ثم فهو العملية التي يعتمد عليها المديرون أو متخذو القرارات في تطوير الافتراضات حول أوضاع المستقبل"^(٢٤)، إذا فهو يشمل تقدير نشاط في المستقبل مع الأخذ بعين الاعتبار كل العوامل التي تؤثر على ذلك النشاط.

وبالنظر إلى أهمية التنبؤ في الكفاءة والفاعلية، ومعرفة احتياجاتها على المدى القصير والمتوسط، كما أنها تساهم في الحد من المخاطر بعد أن تعطي صورة للمؤسسة عن توجهها المستقبلي عبر مساهمتها بقدر كبير في اتخاذ القرارات وترقب آثارها مستقبلاً، ولهذا هناك مراحل عدة يمر بها التنبؤ، منها^(٢٥):

- ١- تحديد الهدف من التنبؤ.
- ٢- تجميع البيانات اللازمة للظاهرة محل التنبؤ.
- ٣- تحليل البيانات وانتقائها لاستعمالها.
- ٤- اختيار النموذج المناسب من أساليب التنبؤ بالظاهرة محل الدراسة.
- ٥- اتخاذ القرار المناسب.

أما نماذج التنبؤ فتشمل:

- أ- النماذج النوعية (الوصفية): التي تعتمد على الخبرة ورأي الأفراد داخل وخارج المؤسسة وحسب المستوى الهرمي للقرارات ومنها نجد:

- الحدس والخبرة^(٢٦): يعدان من الأساليب الوصفية الأكثر شيوعاً في عملية التنبؤ، خاصة فيما يتعلق بالقرارات اليومية، كونها قرارات سريعة النتائج، وتمتع بقدرة عالية على الاستجابة، كما أن جمع البيانات مضیعة للوقت أين يكون متخذ القرار يعتمد كلياً على خبرته أكثر من النماذج العلمية والإحصائية، ونتیجة لهذا التحيز الشخصي في عملية التقدير والتنبؤ لاتخاذ قرار معين، يعد اتخاذ القرار في هذه الحالة، عیباً في اتخاذ القرار الصائب.

- طريقة دلفي^(٢٧): أساس هذه الطريقة هو مشاركة عدد من الخبراء في عملية التنبؤ بظاهرة محددة، وذلك من خلال مراسلة تتم بالمراحل الآتية:

- يتم اختيار شخص يكون مسؤولاً عن مهمة القيام بعملية التنبؤ ويسمى بالمنسق يتميز هذا الأخير بدرجة عالية من الخبرة والمعرفة بالظاهرة محل التنبؤ.
- يقوم المنسق بإرسال استفسارات إلى الخبراء في صورة قائمة أسئلة لإبداء الرأي حول الظاهرة محل التنبؤ.
- عند وصول الإجابات التحريرية من قبل الخبراء يقوم المنسق بدراسة لكل المراسلات وتبويب الإجابات ثم إرسال استفسارات هؤلاء مع تزويدهم بالمعلومات المتجددة والمستوحاة من قبل بعض الخبراء المشاركين في عملية التنبؤ ثم يطلب منهم إبداء الرأي حول الظاهرة مجدداً مع توضيح المبررات.
- يتم تكرار الخطوة السابقة مرات عدة حتى يتم التوصل إلى درجة كبيرة من الاتفاق في تقديرات الخبراء حول الظاهرة محل الدراسة.

- أسلوب لجنة الخبراء: تعتمد هذه الطريقة على إعلان اجتماع رسمي بين عدد معين من الخبراء شخصياً لتقدير ظاهرة معينة وفق ما يأتي:

- يتم اختيار شخص من قبل المنظمة ليقوم بدور المنسق ويكون على درجة كبيرة من الخبرة والمعرفة بالموضوع أو الظاهرة محل التنبؤ.
- يقوم المنسق بتوجيه دعوة للاجتماع لعدد معين من المختصين والخبراء في هذا المجال.
- بداية الاجتماع والإعلان عن كتابة استفسار عن الظاهرة محل التنبؤ على لوحة مخصصة لهذا الغرض أين يطلب من الأعضاء عدم تبادل الآراء أو إجراء مناقشات وتقديم فكرة رئيسة لكل عضو.
- بعد كتابة كل الأفكار على اللوحة تبدأ عملية المناقشة.
- يتم فيما بعد إجراء عملية التصويت والاختيار السري للفكرة الرئيسة التي تدعم الموضوع المتوقع أين يتم اتخاذ القرار حول الظاهرة محل التنبؤ في النهاية.

٢- النماذج الكمية^(٢٨): تعتمد على استخدام النماذج الرياضية في تحليل المتغيرات الخاصة بالمؤسسة واستخدام الطرق الإحصائية منها:

- أ- طريقة المتوسط البسيط: يتم حساب الوسط الحسابي لقيم المتغير المدروس (الظاهرة) خلال مراحل زمنية سابقة، ويتم استخدام هذا المتوسط للتنبؤ بالمدة الزمنية اللاحقة. تُعد هذه الطريقة من أكثر الأساليب الإحصائية بساطة وسهولة في التطبيق.
- ب- طريقة المتوسطات المتحركة البسيطة: تُستخدم بشكل واسع عند التنبؤ بقيم المتغيرات الزمنية، حيث تعتمد على سلسلة من الأوساط الحسابية لعدد محدود من البيانات خلال أوقات متتالية.

ت- طريقة المتوسطات المتحركة المرجحة: تمنح هذه الطريقة لكل قيمة تاريخية وزناً محدداً ضمن السلسلة الزمنية، مما يسمح بتعديله بشكل مستمر مع مرور المراحل الزمنية، وذلك بإضافة بيانات جديدة وإسقاط القيم الأقدم من الحساب.

ث- طريقة التمهيد الأسّي البسيط والمزدوج: تبحث عن وجود ثلاث بيانات فقط وهي القيمة الفعلية الأخيرة الخاصة بالظاهرة محل التنبؤ وآخر قيمة متوقعة ومعامل الترجيح.

ج- طريقة تحليل الانحدار الخطي البسيط: يتم استخدام النماذج الخاصة بالانحدار البسيط لتحديد الاتجاه العام للسلسلة الزمنية المتعلقة بالظاهرة محل التنبؤ. ويتم من خلالها استقراء خط الانحدار ليتوقع القيم المستقبلية بناءً على البيانات المتاحة. وتهدف هذه الطريقة الى توضيح طبيعة العلاقة بين متغيرين، أحدهما مستقل يؤثر في الآخر والمتغير الثاني تابع يتأثر بالأول.

ح- طريقة تحليل السلاسل الزمنية: تستخدم لتحليل البيانات بنوعيتها الثابت التي تكون فيها البيانات متوازية حول وسط معين، وغير ثابت التي تكون فيه البيانات تتميز بوسط متحرك أو اتجاه عام.

الفرع الثاني: فعالية التنبؤ

لا يمكن القول بأن التنبؤ يمثل هدفا تسعى إليه المؤسسة وإنما يمثل وسيلة تساعد إدارة المؤسسة في اتخاذ القرارات الصحيحة من أجل تحقيق أهداف المؤسسة بأدنى التكاليف وعدم التوفيق والتكامل بين التنبؤ واتخاذ القرارات يؤدي إلى الفشل في تحقيق الأهداف بالمستوى المطلوب، ومن أجل تحقيق عملية التنبؤ غايتها وهما الدقة والعلمية يجب أن تتوفر مجموعة من المبادئ تضمن ذلك هي^(٢٩):

١- تكامل جهاز اتخاذ القرارات مع الجهاز التنفيذي وجهاز التنبؤ وتحديد الواجبات.

٢- التعريف بتقنية التنبؤ مع تحديد المتغيرات اللازمة والتي تخدم اتخاذ القرار في ضوء ما يأتي:

- أ- المتغيرات التي يراد التنبؤ بها (حجم الطلب، حجم المبيعات، حجم الإنتاج،).
- ب- المدة اللازمة المطلوبة للتنبؤ (سنوية، شهرية، أسبوعية،).
- ت- درجة الثقة أو الدقة في كل مرحلة من المراحل عمليات التنبؤ (٩٥ و ٩٩).
- ث- مجال التطبيق (وحدة، منطقة، فرع،).
- ج- الإمكانيات المتاحة لدى الجهاز الإداري للقيام بالعمليات الرياضية وتخزين البيانات.

٣- تحديد العوامل النوعية المؤثرة على النموذج وتنظيمها وترتيبها من أجل توفير جو مناسب لتطبيق النموذج.

٤- تحديد وتحديث البيانات المتوفرة لاستحداث النموذج.

٥- تحديد البيانات العشوائية.

٦- توضيح أسلوب استحداث النموذج الرياضي للتنبؤ والتي تعتمد درجة دقته على عوامل عدة أهمها:

- أ- الدقة التي يطلبها جهاز اتخاذ القرارات.
- ب- توفير البيانات ودرجة الاعتماد عليها.
- ت- إمكانية توفر المعلومات التامة عن المتغيرات الداخلية والخارجية كما طرأ عليها تغيير ليتم تعديل النموذج حسب الوضع الجديد.
- ث- التكلفة الخاصة باستحداث النموذج.
- ج- الكفاءات والإمكانيات المتوفرة عند قيام النموذج.

٧- اختيار النموذج للتأكد من ملاءمته ودقته في كل مرحلة ويضمن ذلك التأكد من عشوائية الانحرافات .

٨- تحديد العوامل التقديرية (النوعية) التي قد تحدث فتوثر على النموذج .

٩- الإقدام على تطبيق نظام التنبؤ ويتطلب ذلك:

- أ- إقناع الأجهزة الإدارية بأهمية وجدوى التنبؤ واعتمادهم عليها .
- ب- إعطاء جهاز اتخاذ القرارات بالتنبؤ أولاً بأول مع تقدير درجة الدقة .
- ت- جمع البيانات بشكل دقيق وتحليلها بواسطة الحاسب الآلي وتعديل النموذج حسب مقتضيات العوامل التقديرية والعوامل النوعية .
- ث- تحديد المسؤوليات التي تقع على مختلف الأنشطة لتنفيذ الخطة .

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه التخطيط الاستراتيجي في السياق الأمني .

يواجه التخطيط الاستراتيجي في السياق الأمني العديد من التحديات، إذ تتطور أنواع التهديدات الأمنية باستمرار، مثل الإرهاب السيبراني، والجرائم المنظمة، مما يتطلب تحديثاً مستمراً للاستراتيجيات، فضلاً عن التغيرات السياسية المحلية والدولية التي تؤثر على التخطيط الأمني، مما قد يؤثر على الموارد والتعاون بين الدول، كما أن الاستجابة السريعة والفعالة للأزمات تتطلب تخطيطاً مسبقاً، وقد تكون هناك صعوبة في تحقيق ذلك خاصة إذا كان تقييم المخاطر بشكل غير دقيق قد يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير فعالة، هناك العديد من التحديات التي تؤثر على قدرة الأجهزة الأمنية في أداء دورها بالكفاءة المطلوبة، وقد تكون خارجية لا دخل للجهاز الأمني فيها، أو لوجود قصور في بعض الكوادر الأمنية، أما التحديات الداخلية التي تكون بسبب قصور في الجهاز الأمني والكوادر الأمنية؛ يتعامل معها الجهاز الأمني على أنها طبيعة العمل تقتضي ذلك الاستنزاف الأمني واستنزاف قوى الملاكات الأمنية بالتظاهر الأمني، أو لدخول الجهاز الأمني في

كثير من أمور الحياة بأسلوب يرهق القوات الأمنية، أو بسبب الغرور والثقة الزائدة بالنفس لدى بعض القيادات نتيجة للنجاحات المختلفة، التي قد تكون ناتجة عن فشل الخارجين على القانون، أو بسبب الجمود الأمني وسنستعرض أهم التحديات التي تواجه إدارة الأزمة الأمنية، وهي:

الفرع الاول/ التهوين والتهويل الأمني^(٣٠): يقصد بالتهوين الأمني، تلك الظاهرة التي تعتمد فيها الأجهزة والكوادر الأمنية إلى التقليل من حجم وأهمية الحدث الأمني وإظهاره بشكل يقل كثيراً عن حجمه الفعلي كوسيلة لتهذئة الرأي العام وإشعاره بالطمأنينة أو ثقة بالنفس زائدة أو لعدم تقدير الموقف والحدث الأمني، وما قد يترتب عليه من تبعات للموقف، وتلك الحالة تعطى فيها بعض الملاحظات الأمنية معلومات غير دقيقة أو غير حقيقية عن حجم المشكلة وأهدافها واتجاهاتها بصورة تقل كثيراً عن الحقيقة خوفاً من المسؤولية، أو لإعطاء انطباع زائف بالسيطرة الأمنية وعدم تضخيم المشكلة، مما يؤدي إلى استفحال الحدث وصعوبة السيطرة عليه، أما التهويل، فيقصد به إعطاء الحدث الأمني صورة مغايرة للحقيقة لتظهر الكوادر الأمنية نفسها بصورة القيادة الكفء المسيطرة على الأحداث مهما كان قدرها وصعوبتها، وأنهم رجال المهام الصعبة وبأقل إمكانيات يمكنهم السيطرة على الحدث دون إزعاج القيادات الأمنية، وأنهم كفءة عالية يمكن الاعتماد عليهم في أشد المواقف، وتظهر حقيقة تلك القيادة عند حدوث حدث حقيقي ويتولد لديهم الغرور والثقة بالنفس الزائدة فيتم استفحال الحدث الأمني وتحتاج تدخل قيادات أخرى لإنقاذ الموقف المتأزم في مرحلة الاستفحال.

الفرع الثاني/ الاستنزاف الأمني^(٣١): تلك الحالة التي تطرأ نتيجة الخدمات الأمنية المتزايدة في مجالات العمل الأمني كافة من استهلاك للجهد الأمنية بشكل يجعلها تتحمل العديد من الواجبات ويفرض عليها المزيد من الأعباء التي يقضيها الاستقرار الأمني بمطالباته المتنوعة، بشكل يؤدي إلى استهلاك الطاقات ويؤثر في قيامهم بدورهم أثناء حالات المواجهة الفعلية، وهو ما يعرف بالتكثيف والتواجد الأمني مما يؤثر على الأسلوب الأمني، وأنه غالباً ما يعوق بعض الطموحات

التدريبية، وبحول دون إتمامها وفقاً للتصور المنشود ويتمثل في صعوبة التأهيل في مجال إدارة الأزمات، وإعداد الاستراتيجيات المستقبلية لمواجهة أخطاره المحتملة والتنبؤ بها، ومن ثم يقتصر التدريب على نطاق مجال المواجهة الواقعية للأحداث الأمنية بعد حدوثها بالفعل .

الفرع الثالث/ الغرور والاسترخاء الأمني^(٣٢): إعطاء الأجهزة الأمنية لنفسها قدراً يفوق حجمها الحقيقي سواء من حيث الكم أو الكيف إلى حد يجعلها تبالغ في تقييم قدراتها، وتنسب أي نجاح أو توفيق إلى أداؤها لدورها سواء كان بسبب مواجهة حقيقية موفقة أو إخفاق العناصر الإجرامية لتنفيذ مخططاتها لأي سبب لا علاقة لأجهزة الأمن به، ونتيجة لتواتر النجاحات الأمنية والاستقرار الأمني، وحالة الغرور الأمني قد يترتب عليها استمرار الخدمات الأمنية بطريقة نمطية متكررة تؤدي إلى نوع من الأداء الاعتيادي، كما ترتبط حالة الغرور بحالة الاسترخاء الأمني، وغالباً لا يمكن التنبه لمثل تلك الحالة إلا بعد حدوث أزمة وتعجز الأجهزة الأمنية عن مواجهتها .

الفرع الرابع/ الجمود الأمني: يقصد بالجمود الأمني توقف الفكر الأمني في بعض الحالات عند مستوى الاستجابة للأحداث اليومية دون السعي نحو التطوير، والنظر إلى المستوى البعيد للأزمات، ونظراً للتطور في أسلوب ارتكاب الجرائم وإتباع أساليب حديثة يستتبع أيضاً تطبيق الأساليب المتطورة في مواجهة تلك الجرائم، وإن الاستمرار في مواكبة التطورات العلمية في جميع مجالات العمل الأمني يؤدي إلى تحقيق نجاحات أمنية مستمرة^(٣٣) .

الفرع الخامس/ التوقع وعدم الاتزان الأمني^(٣٤): تلك الحالة التي يصل فيها الجهاز الأمني إلى عدم القدرة على اتخاذ قرار خشية من المسؤولية الغير محددة، بناءً على الظروف السياسية التي تشهدها البلاد من حالة عدم الاستقرار السياسي، وحدوث حالة الانفلات الأمني، وما تتبعه من حالة عدم اتزان ووضوح معيار المسائلة عن أفعال غير مجرمة، وعدم القيام بها في الأمور العادية يؤدي إلى التقصير في العمل المكلف به والمسائلة طبقاً للقانون، على سبيل المثال لا الحصر في حالة

محاولة التعدي ومحولة اقتحام وزارة الداخلية نجد أصابع الاتهام تتوجه إلى ضباط الشرطة باستخدام العنف والغازات المسيلة للدموع بكميات كبيرة مع من يحاولون اقتحام وزارة الداخلية وحرق مبنى الضرائب، في حين أن القانون يسمح بالتدرج في استعمال القوة لصد التعدي حتى يصل إلى استعمال الأسلحة النارية .

وبذلك يمكن القول، بأن تتجلى التحديات التي تواجه التخطيط الاستراتيجي في السياق الأمني في عدة جوانب تتراوح بين التهوين والتهويل الأمني، إلى الاستنزاف والغرور، وصولاً إلى الجمود وعدم الاتزان، يتطلب التغلب على هذه التحديات اعتماد نهج متكامل يجمع بين التحليل الدقيق والتقييم المستمر للتهديدات، من الضروري تعزيز الكوادر الأمنية وتطوير استراتيجيات مرنة لمواجهة الأزمات، كما ينبغي العمل على تحسين التعاون بين الأجهزة الأمنية والمجتمع، لضمان استجابة سريعة وقادرة على التعامل مع الظروف المتغيرة، إن الاستعداد والتكيف هما المفتاح لضمان الأمن والاستقرار على المدى الطويل لأجل احتواء الأزمة بشكل فعال .

الخاتمة

أولاً: النتائج:

١. يسهم التخطيط الاستراتيجي في الحد من المخاطر الأمنية من خلال وضع خطط استباقية للتعامل مع الأزمات المحتملة.

٢. تحليل البيئة الداخلية والخارجية ضروري لفهم طبيعة التهديدات الأمنية وتحديد الموارد المطلوبة للتعامل معها.

٣. وجود خطط طوارئ مدروسة يقلل من تأثير الأزمات ويساعد في اتخاذ قرارات سريعة وفعالة أثناء الأزمات الأمنية.

٤. تواجه المؤسسات الأمنية صعوبة في التنبؤ بالمخاطر المستقبلية بسبب التطورات السريعة في

التهديدات، مثل الإرهاب السيبراني والجرائم المنظمة.

٥. يمكن أن تؤثر الاعتبارات السياسية والتدخلات الخارجية على استقلالية القرارات الاستراتيجية الأمنية مما يعوق تنفيذ خطط طويلة المدى.

٦. التعاون بين الجهات الأمنية والمؤسسات البحثية يرفع من كفاءة التنبؤ بالأزمات، حيث تسهم الدراسات الاستراتيجية في تقديم حلول وقائية فعالة.

ثانياً: التوصيات:

- ١- تعزيز استخدام التكنولوجيا الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات لتحسين عمليات التنبؤ وإدارة المخاطر الأمنية.
٢. تطوير برامج تدريبية متخصصة بالملاكات الأجهزة الأمنية لرفع مستوى الجاهزية والاستجابة السريعة للأزمات.
٣. تعزيز التعاون بين الأجهزة الأمنية والجهات البحثية والمجتمع المدني لخلق منظومة متكاملة لرصد وتحليل المخاطر الأمنية المحتملة.
٤. إجراء تحديث دوري لخطط الطوارئ والاستراتيجيات الأمنية لضمان توافقها مع المستجدات الأمنية والمخاطر المتغيرة.
٥. فصل الاعتبارات السياسية عن القرارات الأمنية تعزيز استقلالية المؤسسات الأمنية لضمان اتخاذ قرارات استراتيجية قائمة على المصلحة الوطنية والأمنية دون تأثيرات سياسية.
٦. تحسين آليات جمع المعلومات والتحليل الأمني لضمان اتخاذ قرارات مبنية على بيانات دقيقة وحديثة.

- ١- محمد بن نصر البيشي، التخطيط الاستراتيجي (مفاهيم وتطبيقات)، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٠، ص ١٣-١٤.
- ٢- بشرى هاشم محمد العزاوي، أثر العلاقات بين الذكاء الاستراتيجي وقرارات عمليات الخدمة في النجاح الاستراتيجي، دراسة اختبارية تحليلية لآراء عينة من رؤساء وأعضاء مجالس عدد من كليات جامعة بغداد، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد - جامعة بغداد، العراق، ٢٠٠٩، ص ٤.
- ٣ - حسين عبد الجبار نجم، التخطيط الاستراتيجي ودوره في التنمية المستدامة، مجلة دراسات تربوية، العدد ٦٤، ٢٠٢٣، ص ٥.
- ٤ - احمد القطامين، التخطيط الاستراتيجي والادارة الاستراتيجية، دار محلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ١٩٩٦، ص ٢٨.
- ٥ - مؤيد سعيد السالم، التكامل بين التخطيط الاستراتيجي والممارسات الخاصة بإدارة الموارد البشرية في منظمات الأعمال العربية، وقائع مؤتمر إدارة الموارد البشرية وتحديات القرن الجديد، جامعة اليرموك، الأردن، ٢٠٠٠، ص ٤٧.
- ٦ - كرمه ماجد عباس الغزالي، التخطيط الاستراتيجي في المؤسسات العامة الأردنية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن، ٢٠٠٠، ص ٦٩.

- ٧ - التخطيط الاستراتيجي: مفهومه، أهميته، أهدافه، ومراحله الأساسية لتحقيق النجاح، نشر بتاريخ ٤ آذار ٢٠٢٤، على الرابط: <https://www.qoyod.com/ara/>
- ٨ - أدوات التخطيط الاستراتيجي - أهم ١٥ أداة، نشر بتاريخ ٢ كانون الثاني ٢٠٢٥، على الرابط: <https://bakkah.com/ar/knowledge-center/>.
- ٩- يوسف احمد ابو فارة، إدارة الأزمات مدخل متكامل، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٩، ص ٢١.
- ١٠ - عبد القادر محمد فهمي، مفهوم الأمن القومي والأمن القومي العربي، مجلة الأمن القومي، العدد ٣، ١٩٨٨، ص ٢٧.
- ١١ - عبد المنعم المشاط، نظرية الأمن القومي العربي المعاصر، دار الموقف العربي، القاهرة، مصر، ١٩٨٧، ص ١٥.
- ١٢ - روبرت مكنمارا، جوهر الأمن، ترجمة: يونس شهين القاهرة، مصر ١٩٧٠، ص ٨٣
- ١٣- محمد عبد الغني هلال، مهارات إدارة الأزمات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٤، ص ٥١.
- ١٤ - عبد الوهاب محمد كامل، سيكولوجية إدارة الأزمات، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٣، ص ٢١.
- ١٥- السيد عليوة، إدارة الأزمات في المستشفيات، ابتراك للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ٢٠٠١، ص ١٢.

- ١٦- السيد عليوة، إدارة الأزمات والكوارث: مخاطر العولمة والإرهاب الدولي، الطبعة الثانية، دار الامين للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ٢٠٠٢، ص ١٣.
- ١٧ - احمد كلوب، دور القيادة الشرطية في إدارة الأزمات الأمنية - دراسة تطبيقية لاستراتيجية مواجهة أزمة الثأر في المجتمع الفلسطيني، اطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، القاهرة، مصر، ٢٠١٢، ص ٩٥.
- ١٨ - رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في العالم الثالث، ط ٢، مطابع التعليم العالي، العراق، ١٩٨٩، ص ٣٠١-٣٠٢.
- ١٩ - غازي فيصل، التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث، مديرية دار الكتب للطباعة، بغداد، العراق، ١٩٩٣، ص ١٤٦-١٤٨.
- ٢٠ - علي حسين، الأمن القومي وأثره بالسياسة الخارجية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق، ١٩٨١، ص ١٤-١٧.
- ٢١ - المصدر نفسه، ص ١٣-١٤.
- ٢٢ - أشرف محمد أبو النصر، إدارة الأزمات الأمنية، القيادة العامة لشرطة الشارقة - مركز بحوث الشرطة، المجلد ١٤، العدد ٤، ٢٠٠٦، ص ١٠٠-١٠٤.
- ٢٣ - محمد حسين أبو صالح، التخطيط الاستراتيجي القومي، ط ٤، مطابع السودان للعملة، الخرطوم، السودان، ٢٠٠٩، ص ١٠١-١٠٤.
- ٢٤ - نادرة أيوب، نظرية القرارات الإدارية، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، ١٩٩٧، ص ١٧٧.
- ٢٥ - المصدر نفسه، ص ٧٠.

- ٢٦ - كرم الله علي عبد الرحمن، التنبؤ ودوره في اتخاذ القرار، العدد ٣٢، مجلة دورية يصدرها معهد الادارة العامة، السعودية، ١٩٨٢، ص ٩١.
- ٢٧ - خالد منصور الشيعبي، مدى استخدام أساليب التنبؤ في تقدير حجم الطلب على المنتجات الصناعية في مدينة جدة، العدد ٢، مجلة دورية يصدرها معهد الادارة العامة، أيلول ١٩٩٥، ص ٢٢٧.
- ٢٨ - كرم الله علي عبد الرحمان، المصدر سبق ذكره، ص ١٩٣-١٩٤.
- ٢٩ - فريدة بوغازي، فعالية استخدام التنبؤ في الجهاز الإداري، المجلة الدولية للآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد ١٣، مصر، ٢٠١٨، ص ١٩٤ - ٢١٢.
- ٣٠ - أشرف السعيد احمد، دور الأجهزة الأمنية في مجال مواجهة الأزمات، وزارة الداخلية المصرية، مديرية منطقة سجون طره (أ)، قطاع مصلحة السجون، مصر، بلا، ص ٢٨.
- ٣١ - المصدر نفسه، ص ٢٩.
- ٣٢ - المصدر نفسه، ص ٢٩.
- ٣٣ - أشرف السعيد أحمد، أثر تكنولوجيا المعلومات على إدارة الأزمة الأمنية، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، مصر، ٢٠١١، ص ٥٦.
- ٣٤ - أشرف السعيد احمد، دور الأجهزة الأمنية في مجال مواجهة الأزمات، المصدر سبق ذكره، ص ٣٠.